الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

غابات النخيل وتمورها ..الثروة الوطنية المهدورة

اثير المحفوظ

عند التحدث عن النخيل والتمور لا بد من ان يتبادر إلى الذهن مدينة البصرة. إحدى أهم مدن العراق حيث تواجد فيها إحدى أهم ثروات العراق بالإضافة إلى مدن أخرى أخذت تتفوق على المدينة بهذه الثروة (التمور) بسبب الظروف العصيبة التي مرت على هذه المدينة.. وعندما تعيش نبضات هذه المدينة الجريحة. وهي تبدأ بالتنفس والاستيقاظ ببطء.

فلا بد ان تتلمس سبل تعزيز اقتصادها ونموها وتطورها. وهناك الكثير من السبل لحث الاقتصاديين واصحاب الاختصاص على العمل على دراسة وابداع افكار ومشاريع.. ودراسات جدوى للكثير منها.

اذا كان العراق اكبر دولة لانتاج التمور في العالم. فالبصرة تعد اكبر مدينة لانتاج التمور في العالم سابقاً وفي الحديث النبوي الشريف (ما جاع بيت فيه تمر) وقال هارون الرشيد (كل ذهب وفضة على وجهة الارض لا يبلغ ثمن نخل البصرة). ومن واقع الحال وما فعلته العهود السابقة.. حيث سقطت على بساتين البصرة ملايين القذائف وداست سرف الدبابات حقولها وشوارعها وتم قلع مئات الآلاف من اجود انواع النخيل خاصة ما اصطف منها على ضفاف الانهر الكبيرة. وبالذات شط العرب وبعمق اكثر من ٥٠ - ١٠٠ متر وبأمتدادات عشرات الكيلومترات واذا نظرت إلى الجهة الثانية لشط العرب فأنك لا ترى اثراً لنخلة ويتراءى لك كأنك امام صحراء ممتدة عميقاً. حيث كانت غابات النخيل وامتدادها بالعمق لا تمتلك من نفسك إلا ان تزفر آهة وحسرات على ما ترى. وتعيش لحظة حلم وتتمنى لو تكون هناك لبنة لاعادة صرح هذه الثروة وهذه المقاطعة الرائعة جمالاً وطيبة كما إن ما اصاب ثروة النخيل والتمور في المدن الاخرى ليس قليلاً. ونتيجة للاهمال في فترة الحصار فقد تفاقم الوضع سوءاً بالاضافة إلى انتشار امراض النخيل مثل الدوباس والتقضم. والامراض الاخرى.

كان العراق يحتل المرتبة الاولى في انتاج التمور حيث كانت اعداد النخيل في الخمسينيات من القرن الماضي اكثر من ثلاثين مليون نخلة ثم تناقص اعداد اشجار النخيل إلى اقل من ٢٤ مليون نخلة وصل في الثمانينيات إلى ١٦ مليون نخلة ولم يبق الآن سوى ١٣ مليون نخلة على اكثر تقدير. لذا تراجع مركز العراق إلى المرتبة الخامسة في الانتاج العالمي للتمور واسباب هذا التراجع يعود إلى:

١-اتلاف مساحات كبيرة من البساتين حيث تم تحويلها إلى ساحات للعمليات العسكرية خلال الحرب العراقية- الايرانية خاصة في البصرة. وتم تجريف التربة لعمل السواتر العسكرية وقلع اجود انواع النخيل مثل (البرحي) فيها خاصة في مناطق (السدود) المحاذية للانهر الرئيسة.

٢-الاهمال المتعمد لبساتين النخيل في سنوات النظام السابق وخاصة مدينة البصرة. وهو جزء من اهمال عام للمدينة.

٣-الزيادة الكبيرة بنسبة الملوحة في شط العرب. وكذلك زيادة نسبة تلوث التربة.. ومن المفارقات الغريبة. ان النظام السابق فتح شط العرب لغرض تصريف المياه الفائضة من الفيضان عن طريق هور الحمار إلى خور الزبير.. واصبح لهذا الشط مردود عكسي حيث جلب المياه المالحة من خور عبد الله إلى شط العرب. مما اثر على نوعية المياه في المناطق القريبة من القرنة خاصة في فترة المد.

٤-انتشار الآفات الزراعية ولاسيما الدوباس والحميرة. وظهور امراض غريبة تعرضت لها اشجار النخيل ادت إلى حدوث خسائر كبيرة في انتاج التمور.

عدم التوجه الجاد لها من قبل النظام السابق ولا الوضع الحالي كوزارة الزراعة او الجمعيات الفلاحية للمعالجة مشاكل النخيل وانتاج التمور.

والعلاقة مع الملاكين والفلاحين. اذ ان هذه المعالجات نقطة الانطلاق للمعالجة.

٦-تهريب الاصناف الجيدة والممتازة من التمور والفسائل معاً وخاصة التي تشتهر بها مدينة البصرة إلى خارج العراق. وكذلك خارج المحافظة.

للأسباب السالفة واخرى بالامكان اعداد دراسة متكاملة من قبل المختصين لذلك ادت إلى حدوث خسائر كبيرة جداً في انتاج التمور. والتي كانت جزءاً مهماً من صادرات العراق. وتؤدي دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني وفي زيادة الدخل القومي. ورغم السنين العجاف التي مرت على هذه الارض المعطاء. فما زالت سمعة التمور العراقية تحتل المرتبة الاولى في العالم. لطعمها وميزتها ونوعيتها. وما زال الطلب عليها من قبل الكثير من الاسواق العالمية.. ويقال بان الهيئة العامة للنخيل ووزارة الزراعة قد وضعت برنامجاً خاصاً وخطة واسعة للحفاظ على هذه الثروة الوطنية واستثمارها من خلال اجراءات عملية تحظى بمساندة بعض الدول وبالتنسيق مع بعض الوزارات.. لذا نعتقد بأن هذه الخطط يجب ان تستهدف ما يلي:

١-زيادة المساحات المزروعة ببساتين النخيل - وزراعة المساحات التي كانت مزروعة بهذه البساتين.

٢-انشاء مشاريع بساتين امهات النخيل... وتحسين هذه الفسائل وخاصة المرغوبة جداً ومنها البرحي وغيره من الانواع الممتازة.

٣-معالجة اشجار النخيل من الآفات الزراعية والامراض الجديدة.

٤-تشجيع المزارعين والملاكين لغرض زيادة الانتاج ومعالجة المشاكل الزراعية.. وذلك بتزويدهم بالمبيدات والمكائن الزراعية والمضخات.

٥-انشاء مراكز تدريبية في المحافظات وخاصة في البصرة تتعلق بالخدمات الفنية وزيادة الخبرات.. ونتيجة للتروي في الانتاج فقد قل العاملون في انتاج التمور. الذي يتطلب مهارات وخبرات خاصة.

تشجيع الاستثمار في انشاء المصانع التي تستفيد من النخيل والتمور كمواد اولية:

أ-صناعة الكراسي والاسرة. والابواب والشبابيك والسقوف والافرشة وادوات النظافة. والمراوح اليدوية. وأواني حفظ الاطعمة وخزنها.

ب-لاغراض صناعة الجسور والقناطر والمساند والبناء وغيرها.

ج-وبالاعتماد على التمور بالامكان انشاء مصانع للعصائر والمشروبات والمخللات والكحول الصناعي.

د-ويدخل نوى التمور في صناعة الاعلاف.

هـ-بالامكان انشاء مصانع لانتاج ماء اللقاح.. وبعض المنتجات الطبية المهمة. والمستخدمة شعبياً وعلى نطاق واسع.

و-بالامكان انشاء مصانع لانتاج الدبس. وانتاج مشتقات اخرى غذائية.

ز-انشاء المكابس الحديثة. وابتكار اشكال من منتجات التمور ملائمة للمتغيرات المستخدمة في الاسواق العالمية.

اذن لا بد من ان تكلل الجهود من اجل الحفاظ على هذه الثروة من الهدر ومن اجل رفد اقتصادنا بهذا الرافد الاقتصادي المهم.. وتكثف الجهود والدراسات لغرض تحفيز الجميع فلاحين وملاكين وصناعيين. ودوائر دولة ذات الاختصاص وخاصة وزارتي الزراعة والصناعة المعنيتين بشكل مباشر بموضوع زراعة النخيل وتصنيع التمور.

طاعون الكهرباء وتجارة الاجهزة الكهربائية

دلير الجاف
تصوير: نهاد العزاوي

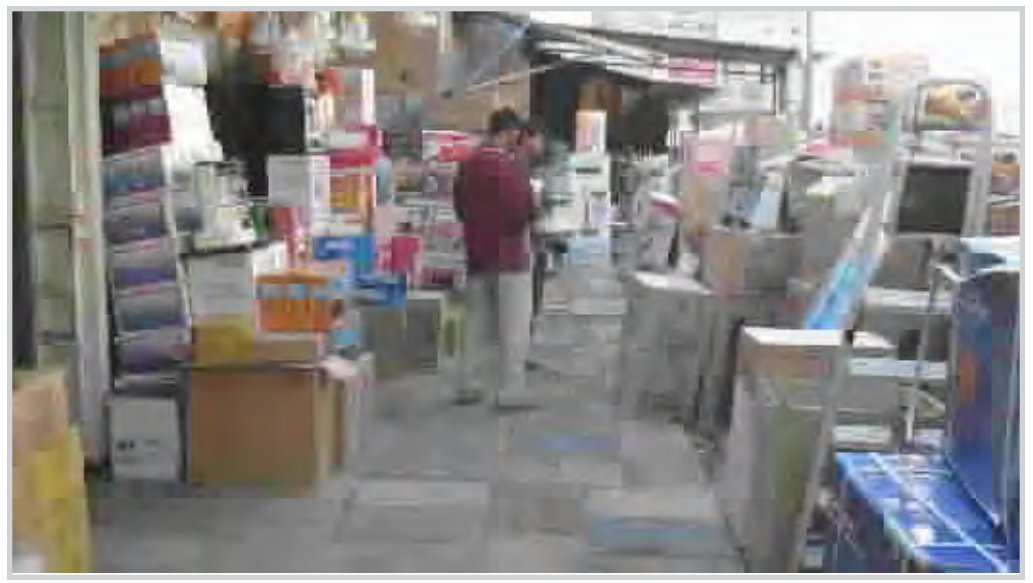

بالرغم من الطاعون القاتل من الامراض المزمنة المتفشية في منظومة الكهرباء الوطنية والتي عجز السادة المسؤولون عن ايجاد علاجات لها الا ان تجارة الاجهزة التي تعمل بهذا النوع من الطاقة لم تتأثر كما هو الحال مع انفلونزا الطيور وتجارة اللحوم البيضاء والبيض التي تعرضت إلى هزة عنيفة بسبب هذا الوباء بل ما حدث كان العكس فان تجارة الاجهزة الكهربائية شهدت وتشهد ازدهاراً كبيراً وذلك لان البيت العراقي وعطشه الطويل للاجهزة الكهربائية لا ترويه السنوات الثلاث التي فتح فيها السوق ابوابه للسلع والاجهزة الكهربائية المستوردة حيث ان معظم الاجهزة الكهربائية المعروضة في الاسواق العراقية هي صينية المنشأ برغم العلامات العالمية يابانية او كورية او حتى اوروبية المنشأ الملصقة على اغلفة هذه الاجهزة إلا أن التزوير الصناعي اصبح ظاهرة اعتيادية ولا وجود لسيطرة نوعية ولا أي جهة رقابية من شأنها متابعة مثل هذه المواضيع يقول السيد عماد فاضل وهو واحد من تجار الجملة للاجهزة الكهربائية ان معظم او جميع الاجهزة المعروضة في الاسواق العراقية ذات منشأ صيني مع القليل من الاجهزة الإيرانية والسورية والتي تم اخيراً تقليدها بمنتوجات صينية من الصعب التمييز بينها وبين المنشأ الاصلي وحتى الماركات المعروفة بالنسبة للاجهزة الالكترونية مثل (LGو (دايو) وغيرها تم تقليدها بمنتج صيني لا يختلف عن المنتج الاصلي وباختصار شديد يمكن القول ان أي منتج او جهاز كهربائي اصلي يزداد الطلب عليه يتم تقليده بمنتج صيني وذلك لان البضائع الصينية تكون ذات تكلفة اقل من المنتجات الاصلية وهذا ما يبحث عنه التاجر في ظل غياب الرقابة والسيطرة النوعية اما عن المستهلك فانه يقدم على شراء أي جهاز وكله قناعة بانه ذو منشأ اصلي في ظل الضمان وخدمات ما بعد البيع التي تقدمها بعض الشركات والتجار لبعض الاجهزة الكهربائية مثل الكثير من الاجهزة الالكترونية والثلاجات وغيرها وعلى ما يبدو ان هذه الضمانات هي شيء اشبه بالخدعة وعملية نصب على المستهلك اذ يتفاجأ المواطن بعدم تطبيق شروط الضمان من قبل هؤلاء التجار والشركات في حالة عطب الجهاز او عطله. ويضيف السيد عماد فاضل بانه رغم ان الاجهزة المعروضة في السوق صينية المنشأ إلا انها لا تقل جودة عن المنتج الاصلي الياباني او الكوري فالصناعة الصينية تنتج اجهزة ذات جودة عالية اضافة إلى ذلك فان زيادة العرض للاجهزة الكهربائية ينافس ما معروض في السوق أي يستورد اجهزة (درجة اولى) كما نسميها اما عن اسماء الماركات المنتشرة في السوق فيقول السيد عمار نصيف وهو صاحب محل لبيع الاجهزة الكهربائية ان معظم اسماء الماركات لهذه الاجهزة لا وجود لها الا في السوق العراقية اذ اصبح التاجر وبالاتفاق مع الجهات المصنعة في الصين يقوم باختيار اسم الماركة للمنتج الذي يرغب فيه ومثال على ذلك الكثير من الماركات مثل راينو وتراس وغيرها. اما عن طريقة استيراد هذه الاجهزة فهناك طريقتان اما ان يتعامل التاجر العراقي مع فروع الشركات الصينية والتجار في دولة الامارات او عن طريق الاتصال المباشر بين التاجر والجهات المصنعة في الصين وكانت هذه الاجهزة تدخل العراق عن طريق ثلاثة منافذ اما عن طريق الاردن بعد وصولها ميناء العقبة ومن ثم تشحن إلى بغداد او عن طريق سوريا او عن طريق البصرة بعد وصولها إلى مينائها ومن ثم تشحن إلى بغداد وفي بغداد فان المركز الرئيس لتجارة الاجهزة الكهربائية منطقة الكرادة والعرصات بعد ان كانت في السابق منطقة الشورجة ولصعوبة الوصول إلى منطقة الشورجة بسبب غلق معظم الطرق المؤدية إلى هذه المنطقة فقد حدثت هجرة جماعية لتجار الاجهزة الكهربائية إلى منطقة الكرادة لسهولة الوصول والتوزيع منها إلى جميع المحافظات اما عن اسعار هذه الاجهزة فيقول السيد سرمد العوادي وهو تاجر جملة ان اسعار الاجهزة الكهربائية مناسبة جداً واصبح بامكان المواطن شراء هذه الاجهزة فقد انعدمت تقريباً ظاهرة تصليح الاجهزة الكهربائية العاطلة بسبب قدرة المواطن على شراء اجهزة جديدة وربما غلاء كلف التصليح اما عن سبب تواضع الاسعار فيقول السيد سرمد ان اسعار بيع هذه الاجهزة والربح بالنسبة للتاجر وصاحب المحل مناسبة جداً في ظل زيادة الطلب من قبل المستهلك اضافة إلى نسبة الكمرك المستحصلة من دخول هذه الاجهزة والتي تصل بحدود ١٢٪ وهي قليلة نسبياً وكذلك الضرائب وكل هذا انعكس على اسعار هذه الاجهزة واما عن سبب ازدهار هذه التجارة يقول السيد محمد عبد الله (تاجر) ان سبب استمرار الطلب على هذه الاجهزة يعود إلى النقص الشديد في هذه الاجهزة وغلائها لمدة عقدين من الزمن مما جعل المنزل العراقي متعطشاً لهذا وكذلك اقبال الشباب المقدمين على الزواج لشراء الاجهزة الكهربائية لانها تعد من اساسيات المنزل وكذلك اسعارها المناسبة كل هذه العوامل ادى إلى ازدهار هذه التجارة. وبعد هذه الجولة السريعة في اسواق الاجهزة الكهربائية يبقى لدينا سؤال مهم يحتاج إلى وقفة وتأمل هو ما الفائدة من وفرة هذه الاجهزة اذا لم تكن الطاقة الكهربائية التي تعمل عليها متوفرة؟!

شركة نفط الجنوب تشكو ضعف التخصيصات المالية

البصرة / عبد الحسين الغراوي

صرح الخبير النفطي جبار اللعيبي مدير عام شركة نفط الجنوب لـ (المدى) انه طالب بضرورة الاهتمام بشركة نفط الجنوب من قبل وزارة النفط والمسؤولين في الدولة وتلبية الاحتياجات الضرورية الفنية المتطورة من اجل النهوض بها ورفع مستوى الانتاج النفطي والقدرة التصديرية - مؤكداً - ومن هذه الاحتياجات المحطات والمواقع الساندة ومحطات حقن الماء ومستودعات الخزن وخطوط الانابيب الناقلة للنفط واحتياجات الموانئ وتوفير الوحدات البحرية الحديثة للربط والاقلاع والزوارق السريعة للنقل البديل في حالة الطوارئ - وشدد مدير عام شركة نفط الجنوب - على ان تكون للجنوب حصة من المبالغ اللازمة للانتاج والتطوير والاستخراج والحفر. واشار الى ان ذلك جاء خلال استقباله مجموعة من قياديي نقابة نفط الجنوب. موضحاً ان التخصيصات والمبالغ المالية للشركة قليلة ولا تكفي لسد الاحتياجات.. كما لا يمكن ان تتوازن مع ثقل واتساع مساحة الشركة ومحطاتها الانتاجية ومواقعها المنتشرة من الموانئ النفطية إلى حديثة والنجف وواسط اضافة الى الخدمات الفعلية والنقل والمواصلات والمعامل والاتصالات وتوفير قطع الغيار وبناء المجمعات السكنية وتحسين رواتب الموظفين في هذا القطاع اسوة بالدول النفطية المجاورة.. ودعا الخبير جبار اللعيبي مواصلة العمل ومضاعفة الجهود من اجل زيادة الطاقة الانتاجية وتطوير الصناعة النفطية لتعزيز الاقتصاد العراقي والارتقاء بالثروة النفطية من اجل ازدهار البلد ومستقبل شعبه..

النفط فوق ٦٤ دولارا عقب خفض صادرات نيجيريا

نيويورك/ الوكالات

ارتفعت أسعار النفط في العقود الآجلة إذ أغلقت فوق ٦٤ دولارا للبرميل بعد مشتريات لتغطية مراكز مدينة أثارها خفض صادرات النفط من نيجيريا واستمرار مشكلات الإنتاج فيها.

وصعد الخام الأميركي الخفيف بعقود أيار المقبل في تعاملات بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) أمس ٣٤ سنتا إلى ٦٤,٢٥ دولارا للبرميل عقب تسجيله ٦٤,٧٥ دولارا للبرميل أثناء الجلسة وهو أعلى سعر للعقود الآجلة منذ ٧ شباط الماضي.

وأغلق سعر مزيج برنت في بورصة البترول الدولية اللندنية في عقود أيار على ارتفاع بمقدار ٢٠ سنتا وبلغ ٦٣,٤٧ دولارا للبرميل.

ورأى محللون أن مما ساعد على ارتفاع الأسعار الاعتقاد بأن الهبوط غير المتوقع في مخزونات النفط والبنزين الأميركية الذي أعلن الأسبوع الماضي قد يكون علامة على وصول الإمدادات إلى ذروتها الموسمية.

دول الخليج تأمل توقيع اتفاقات تجارة حرة مع الهند

الرياض/الوكالات

قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية إن المجلس يأمل التوقيع قريبا على اتفاق تجارة حرة مع الهند.

وأضاف العطية في كلمة أثناء افتتاح المؤتمر الثاني لرجال الأعمال الخليجيين والهنود الذي بدأت أعماله امس في العاصمة العمانية مسقط، أن اتفاق تجارة حرة مع الهند سيزيد حجم التبادل التجاري بين الجانبين عن ١٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين حسب تقديرات مجلس التعاون الخليجي ١٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٥.

وقال العطية إن الهند تستورد ثلثي احتياجاتها النفطية من دول الخليج العربية التي يعمل فيها ملايين الهنود وتحظى بأكبر اتفاقية في مجال الغاز مع قطر مما يجعلها أحد أهم أسواق منتجات الطاقة الخليجية.